

Distr.: General
1 August 2022
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 1 آب/أغسطس 2022 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأن الصين، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس 2022، ستعقد مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن موضوع "السلام والأمن في أفريقيا: بناء القدرات من أجل الحفاظ على السلام"، في 8 آب/أغسطس 2022.

وبغية توجيه المناقشات بشأن هذا الموضوع، أعدت الصين مذكرة مفاهيمية لترجع إليها الدول الأعضاء الراغبة في المشاركة في المناقشة المفتوحة (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دجانغ جون

السفير فوق العادة والمفوض

الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة 1 آب/أغسطس 2022 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية للمناقشة المفتوحة التي سيعقدها مجلس الأمن عن موضوع "السلام
والأمن في أفريقيا: بناء القدرات من أجل الحفاظ على السلام"، في 8 آب/أغسطس 2022

الهدف

صحيح أن القارة الأفريقية قد شهدت في المجمل استقراراً وتنمية على مر السنوات، ولكن ما زال هناك بعض البلدان والمناطق التي تواجه تهديدات أمنية متعددة. ولتحقيق السلام والأمن الدائمين في أفريقيا، فإن بناء القدرات والمؤسسات، فضلاً عن إيجاد حكم رشيد قادر على الصمود في مواجهة الصدمات، هي من بين الجهود الأساسية اللازمة لتجنب الانزلاق إلى النزاع من جديد. وتتيح المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن فرصة للتعرف على التحديات التي يواجهها بعض البلدان الأفريقية في تأمين السلام الدائم، واستكشاف السبل الكفيلة بدعم أفريقيا في تعزيز القدرات من خلال اتباع نهج شامل.

معلومات أساسية

لقد تسببت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في تباطؤ العديد من المكاسب التي أحرزت صوب تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. فقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم التحديات الاجتماعية - الاقتصادية والتوترات الموجودة من قبل في أفريقيا. فالبطالة والفقر وضعف الحكم والمؤسسات الأمنية هي من العوامل التي أوجدت أرضاً خصبة للعنف والنزاعات.

وتزيد التوترات الجغرافية السياسية العالمية من حالة عدم التيقن، وتؤثر على أسعار السلع الأساسية، وبالأخص أسعار الوقود والطاقة. وفي تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2022، يشار إلى أن الجهات المانحة لم تف بعد بالتزامها بتقديم 0,7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وقد أدى نقصان المساعدة الإنمائية المقدمة من الجهات المانحة والقيود المفروضة على صعيد المالية العامة إلى تقويض الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية للحفاظ على السلام من خلال التنمية المستدامة. وعندما لا تعالج الفجوات الإنمائية بالشكل السليم، فإنها تصبح نقاطاً حرجية يُحتمل أن تُوَجِّح العنف وتتسبب في بعض السياقات في إدامة العنف، بل وإدامة النزاعات.

وإن السلام والتنمية المستدامة مسألتان مترابطتان ترابطاً لا ينفصم. ويتطلب الحفاظ على السلام بذل جهود أكبر لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع؛ وضمان الملكية الوطنية والتماسك الاجتماعي والمصالحة؛ والمضيّ قدماً على طريق إعادة الإعمار والتنمية. ومن بين التحديات الرئيسية التي يواجهها بعض البلدان الأفريقية قصور القدرات على صعيد الحكم الرشيد، وعدم كفاية الموارد، ومحدودية وسائل إدارة المخاطر. كما أن انعدام حرية الحركة على الصعيد السياسي فيما يتصل بالمسائل الوطنية الأساسية، بما في ذلك قطاع الأمن، والتدخلات الخارجية والتدابير القسرية، كلها أمور تقوض القدرات الوطنية. وكما سبق أن أشار إليه الأمين العام، فإن تعزيز القدرات الأفريقية أمر أساسي سواء في سياق استجابتنا الجماعية للتحديات الدولية على صعيد السلام والأمن، أو لتحقيق اعتماد القارة الأفريقية على الذات.

وإن تعزيز المؤسسات الوطنية، وإقامة حكم رشيد قادر على الصمود في مواجهة الصدمات، وتعزيز التنمية المستدامة من خلال بناء القدرات، كلُّها سبل فعّالة لتأمين السلام الدائم في أفريقيا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لدعم بناء القدرات في أفريقيا، بما في ذلك من خلال دعم مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات، كوسيلة لتعزيز امتلاك أفريقيا زمام الأمور فيما يتصل بتوجيه خطتها لبناء السلام. ونظرا لكون بناء القدرات عملية معقّدة، يلزم أن تراعى فيه على نحو شامل الاحتياجات التي تخصّ كل بلد أفريقي تحديدا، ويجب مراعاة الاحترام التام لسيادة كل بلد ولامتلاكه زمام أموره.

ولتعزيز المؤسسات الوطنية وتعزيز قدرة الحكومات، من الأهمية بمكان أن تستجيب نظم الحكم لاحتياجات جميع الناس، وأن توازن بين المصالح المختلفة، وأن تتبّع نهجا محوره الإنسان لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. ويجب أن يستفيد الجميع من ثمار التنمية والسلام. وتمثل مراعاة شمول الجميع لدى تقديم الخدمات العامة أحد المكونات الرئيسية لبناء المؤسسات. كما أن إصلاح قطاع الأمن بفعالية وتنفيذ العمليات الانتقالية بنجاح، بما في ذلك من خلال عمليات التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، أمران لا غنى عنهما لتوطيد السلام.

وإن ما تشكله الجماعات المرتبطة بتنظيمات القاعدة وداعش وبوكو حرام من أخطار على صعيدي الإرهاب والتطرف العنيف، فضلا عن انتشار الأسلحة غير المشروعة، تمثل تحديات خطيرة للسلام والأمن في أفريقيا. ويلزم أيضا تقديم الدعم والمساعدة الموجهين تحديدا إلى أفريقيا لمساعدتها على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب من خلال تعزيز القدرات. والتحديات المستجدة، مثل الأمن السيبراني والسلامة البيولوجية وما قد يتولّد عنهما من تهديد للسلام والأمن في أفريقيا، هي تحديات جديدة بمزيد من الاهتمام.

وتلعب الأطراف الإقليمية الفاعلة دورا لا غنى عنه في الحفاظ على السلام والتصدي لانعدام الأمن. ويتبوأ كل من الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية وضعا فريدا يمكنه من دعم وقيادة جهود منع نشوب النزاعات وحلّها في أفريقيا. ومن شأن تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أن يساعد الاتحاد الأفريقي على اكتساب الأدوات والموارد المناسبة لمساعدة البلدان الأفريقية على تعزيز بناها التحتية الوطنية للسلام وبناء القدرات. ويمكن للأمم المتحدة أن تقوم بدور محوري في تحقيق مبادئ وأهداف منظومة السلم والأمن الأفريقية. وثمة حاجة إلى إقامة شراكة استراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تكون منطلقة من احتياجات القارة الأفريقية وأولوياتها في ميادين منع الأزمات والنزاعات وإدارتها وحلّها وإعادة الإعمار والتنمية في مراحل ما بعد انتهاء النزاع.

والحفاظ على السلام هو مهمّة جماعية ومسؤولية مشتركة يتعيّن على الحكومات وجميع أصحاب المصلحة الوفاء بها، مستعينين بما يكفي من الموارد. ويجب ألا تشكّل المدخلات الإضافية التي يقدمها المجتمع الدولي في بعض حالات النزاع تقويضا للجهود الإنمائية الوطنية، ويجب ألا تتداخل مع هذه الجهود وألا تأتي على حساب تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى البلدان الأفريقية.

ولطالما اعترف مجلس الأمن بما يمثله الحفاظ على السلام من مفهوم مركّب ذي عناصر مترابطة، ولطالما تعهّد بزيادة الاستثمار في بناء القدرات في أفريقيا وسلّط الضوء على ضرورة اتباع نهج شامل يحقق

الربط بين الأبعاد الأمني والإنساني والإنمائي. ولزيادة الدعم المقدم لبناء قدرات أفريقيا في مجال السلام والأمن، يمكن للمجلس أن يستكشف سبلا أكثر فعالية لتعزيز تعاونه وتنسيقه مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى لتعزيز البنى التحتية للسلام وإدارة المخاطر.

الأسئلة التوجيهية

يُشجّع المشاركون على التفكير في الأسئلة التالية:

(أ) ما هي القدرات الرئيسية اللازمة للحفاظ على السلام؟ هل هناك ممارسات أفضل ودروس مستفادة من حالات في أفريقيا لخلق "دورة حميدة" من التنمية والسلام اللذين يغذي كل منهما الآخر؟ كيف يمكن للحكومات أن تعزز القدرة على تعزيز الشمول والتماسك الاجتماعيين عن طريق الوفاء بوعود أهداف التنمية المستدامة للناس جميعاً؟

(ب) كيف يمكن ضمان قدرة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تقديم المساعدة في مجال التنمية المستدامة إلى أفريقيا وتعبئة المزيد من الموارد لدعم خطة التنمية في القارة استناداً إلى أولويات خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063؟

(ج) كيف يمكن تعميق دعم الأمم المتحدة لبناء القدرات الأفريقية؟ كيف يمكن لمجلس الأمن القيام بمزيد من تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية بغية الاستفادة من المزايا الفريدة التي تتمتع بها هذه المنظمات على صعيد منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام؟ كيف يمكن للأمم المتحدة أن تزيد من الدعم المقدم إلى البلدان الأفريقية وتساعد على تحسين قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب؟

(د) كيف يمكن التصدي للتحديات التي تعترض الحفاظ على السلام من خلال شراكات تقام بين الحكومات والأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، ومصارف التنمية الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والجماعات النسائية، ومنظمات الشباب؟

مقدمو الإحاطات وشكل الاجتماع

سيرأس المناقشة المفتوحة الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة، دجانغ جون. وسيقدم كل من المتكلمين التاليين إحاطة إلى مجلس الأمن:

- مفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، بانكولي أدويي
- رئيسة لجنة بناء السلام

وعلى الدول الأعضاء الراغبة في المشاركة حضورياً أن تضيف أسماءها إلى قائمة المتكلمين من خلال نظام البوابة الإلكترونية للوفود e-deleGATE. ويجب أن تحمّل في وحدة eSpeakers ببوابة e-deleGATE رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، موقعة حسب الأصول من الممثل الدائم أو القائم بالأعمال بالنيابة، وتتضمن طلباً للمشاركة وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. ويرجى من الوفود أن تقصر بياناتها على خمس دقائق. وسيُفتح باب التسجيل للاجتماع المذكور في 3 آب/ أغسطس 2022، الساعة 9:30.